دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الشؤون العسكرية الإسرائيلية: تصاعد الرهان الكيميائي - النووي
المصدر:	شؤون فلسطينية
الناشر:	منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث
المؤلف الرئيسي:	صايغ، يزيد
المجلد/العدد:	ع210
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1990
الشهر:	سبتمبر
الصفحات:	107 - 111
رقم MD:	629627
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	إسرائيل، القوة العسكرية، الأسلحة الكيميائية، الأسلحة النووية، الأقمار الصناعية، استراتيجية الردع
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/629627

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الشـؤون العسكريـة الاسرائيليـة

تصاعد الرهان الكيميائي ـ النووي

ان المسار المتصاعد، الذي انطلق في ربيع هذا العام، اثر تبادل التهديدات بين العراق واسرائيل والتلويح باستخدام الصواريخ الباليستيكية والاسلحة الكيميائية، قد تقدم خطوات اضافية خلال الفترة الاخيرة، ممّا يدل ليس على خطورة الوضع فحسب، بل وعلى تبلور استراتيجيات ونظريات خاصة بمفهوم الردع، وعقائد قتالية ترتكز على حقيقة وجود القدرات النووية، أو الكيميائية والصاروخية، المتبادلة. فمنذ جولة التطورات المثيرة التي شهدت اتهام العراق بمحاولة الحصول على الصواعق الكهربائية النووية «كرايترون»، وبالسعي الى بناء «مدفع عملاق»، تناولت الحكومتان، الاميركية والاسرائيلية، موضوع التسلّح الكيميائي، عبر اتخاذ عدد من الاجراءات؛ فيما تحركت اسرائيل نحو اطلاق التهديدات الكيميائية الصريحة من جانبها. وقد صادف كل ذلك عودة القمر الاصطناعي الاسرائيلي «افق ـ ٢» الى الارض، ممّا دفع المسؤولين الى تقديم المزيد من التوضيحات حول أغراض البرنامج الفضائي وخططه المستقبلية، بما في ذلك التأثير في الميزان الاقليمي الاستراتيجي. هذا، وقد ثبتت صحة الرؤيا التي تتوقع تبلور مفاهيم واستراتيجيات ردعية جديدة، أيضاً؛ اذ اختبرت اسرائيل صاروخ «حيتس» المضاد للصواريخ الباليستيكية، بينما تحدثت مصادر محلية عن وجود برنامج سري لتطوير الصواريخ المنطلقة من الغواصات، خدمة لمفهوم توفير قدرة «الضربة الثانية» لدى اسرائيل.

تطورات التنافس الكيميائي ـ النووي

لقـد مرّت سنـوات عدّة منذ بدء الاهتمام بمسألة الاسلحة الكيميائية في الشرق الاوسط، في اثناء حرب الخليج، وتخللها السعي الاسرائيلي المتواصل الى تطوير، واقتناء، الاجهزة والادوية والملابس الواقية، بموازاة الجهـود المبذولة لصوغ الردود العسكرية الملائمة. وبنتيجة ذلك، ازدادت جاهزية القوات الاسرائيلية بشكل متـواصل، بسبب تحسّن، وتكاثر، التجهيز، من جهة، وتطوير التكتيكات والتدرّب على خوض القتال في ظروف الحـرب الكيميـائيـة، من الجهة الاخرى. وتؤكد ذلك الدراسات الرسمية للجيش، الذي بات يقدّر ان نسبة استعداد الوحدات لخوض، أو تحمّل، المجابهة الكيميائية تبلغ الآن ٧٠ بالمئة، وذلك بالمقارنة مع نسبة ١٣ بالمئة من الوحدات التي كانت مستعدة قبل ثلاث سنوات (**هآرتس**، ٢٠/٦/١٩٩٠). وبالمقابل، فقد تقلّصت نسبة الوحدات التي لا تتمتع بأية جاهزية اطلاقاً، من ٧٩ بالمئة في العام ١٩٨٦ / ١٩٨٧ الى ١٩ بالمئة، فقط، الآن.

وعبّر عن هذا التقدم بالقدرات قائد مركز الحرب الكيميائية، الذي اكد، مثلاً، ان عدد الدراسات الخاصة بتلك الحرب قد ازداد عددها بنسبة ٣٠٠ بالمئة منذ العام ١٩٨٦/١٩٨٧، فيما ازداد عدد الدارسين للموضوع بنسبة ٦٥٠ بالمئة في الفترة عينها، وذلك علاوة على تأهيل مئات الضباط وضباط الصف لخوض الحرب الكيميائية (**بمحانيه**، ٢٣/٥/١٩٩٠). واضاف انه تمّ اقتناء اجهزة عديدة لاكتشاف وجود (وتعريف) الغازات السامة وتقديم الانذار، وتمّ تحسين الاقنعة الواقية، بل وتطوير قناع جديد. وبفضل مختلف هذه الخطوات، بات بامكان الوحدات المهيأة لأن تمتص الهجوم الكيميائي باصابات قليلة، علماً بأن الخسائر قد تصل نسبة ٥٠ ـ ٦٠ بالمئة لدى الافراد، اذا لم تكن الوحدة محميّة (**المصدر نفسه**، ٢٣/٥/١٩٩٠).

يضاف الى كل ذلك، طبعاً، اقتراب الجيش واجهزة الامن والدفاع المدني في اسرائيل من استكمال عملية تقـديم الاقنعـة الواقيـة للغـازات السـامّـة الى السكـان المدنيين؛ علماً بأن عملية التوزيع قد تسارعت اثر

تبادل التهديدات بين العراق واسرائيل، في نيسان (ابريل) الماضي، وتلقّت دفعاً جديداً اضافياً اثر اندلاع ازمة الخليج بين العراق والكويت، في آب (اغسطس)، نظراً الى تزايد احتمالات وقوع المجابهة العسكرية وحدوث الضربات الاستباقية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٧/٨/١٩٩٠). غير ان رئيس هيئة الاركان، الجنرال دان شومرون، رفض، مؤخراً، اقتراحاً قدّم لتشكيل «قيادة لحماية المؤخرة»، يتولّى رئاستها لواء من اعضاء الهيئة (**عل همشمار**، ٢٨/٦/١٩٩٠). ويذكر ان شومرون سبق له ان طلب من رئيس الوزراء، اسحق شامير، بصفته قائماً بأعمال وزير الدفاع، ان يخصص نسبة ٣٪ بالمئة من أموال التأمين الوطني لميزانية حماية المؤخرة (**معاريف**، ١٦/٥/١٩٩٠). وفي ذلك الاقتراح احياء للترتيب الذي كان قائماً قبل اندلاع حرب الخليج. إلّا ان شومرون ظل يعارض فكرة تشكيل قيادة منفصلة، بحجة انه يصعب التمييز بين الجبهة والمؤخرة، وبين المواقع العسكرية والمدنية. واضافت المصادر المحلية ان من بين العوائق الاخرى الكلفة الباهظة لاعداد المؤخرة؛ فمثلاً سيكلف استكمال نظام الملاجىء في المنازل، في انحاء اسرائيل، ٥٠٠ مليون دولار (**بمحانيه**، ٢٣/٥/١٩٩٠).

وفي الوقت الذي تحركت المؤسسة العسكرية ـ الامنية الاسرائيلية لتعزيز موقفها الدفاعي، لمعالجة التحدي الكيميائي، عمل حليفها الاميركي من اجل زيادة الضغوط على العراق، بهدف تقويض برامجه التسلّحية الاستراتيجية. وتجسّدت الخطوة الاخيرة، بعد عملية منع تصدير الصواعق النووية «كرايترون» الى العراق، خلال فصل الربيع، بالتحرك الاميركي لعرقلة شحن ثلاثة أفران صناعية متقدمة الى العراق. ويعود القرار الاداري، الذي يلغي الموافقة السابقة لوزارة التجارة الاميركية ويفرض الحصول على رخصة تصدير فدرالية، الى احتمال ان يقوم العراق باستخدام الافران المعنيّة لصهر وصب مادة «التيتانيوم» والمعادن الخاصة الاخرى ذات القيمة في انتاج الصواريخ الباليستيكية (**المصدر نفسه**، ٢١ ـ ٢٢/٧/١٩٩٠). بل وتزيد اهمية الافران على ذلك؛ اذ أكدت المصادر الغربية انها تعمل، أيضاً، على صهر مادة «بلوتونيوم» الانشطارية بغية صنع القنابل الذرية، علاوة على اعداد التيتانيوم من أجل انتاج الرؤوس الصلدة المخروطية للصواريخ (**المصدر نفسه**، ٢٦/٧/١٩٩٠).

غير ان اللافت في هذا الاطار هو مدى تناقض الاجراءات الاميركية مع السياسة الرسمية للولايات المتحدة خلال الآونة الاخيرة؛ اذ قامت الادارة الاميركية وحلفاؤها في منظمة «كوكوم» الخاصة بمنع بيع التكنولوجيا المتقدمة الى دول الكتلة السوفياتية والشيوعية، في الاول من تموز (يوليو)، برفع القيود على تصدير مجموعة متنوعة من المنتجات ذات القيمة العسكرية المحتملة. ومن أبرز ما شمل ذلك القرار الصواعق «كرايترون» والافران الصناعية و «آلات التشكيل الدورانية» والمضخّات الفراغية. والمعروف ان الآلات والمضخات تستخدم لتركيب اجهزة فصل غاز اليورانيوم لتحضير مادة القنابل الذرية (**المصدر نفسه**). ويعني ذلك انه بات بامكان الدول، كالعراق وباكستان والهند واسرائيل وافريقيا الجنوبية ـ وهي المعروفة بامتلاكها الفعلي أو المزعوم للاسلحة النووية ـ ان تحصل على كافة تلك المعدات اللازمة عبر دول اوروبا الشرقية، التي صار متاحاً لها ان تستورد التكنولوجيا المتقدمة من الغرب.

ان التناقض الصريح بين تحرير القيود على بيع الاجهزة ذات الصلة الصاروخية، أو النووية، الى اسرائيل وغيرها من الدول (ولو بطريقة غير مباشرة)، وبين تشديد الحصار التصديري حول العراق تحديداً، يقابله تصعيد جديد في الموقف الاسرائيلي تجاه سباق التسلّح الاستراتيجي. وقد عبّر عن ذلك وزير العلوم الاسرائيلي عضو حركة «هتحياه» اليمينية، **يوفال نيئمان**، الذي أوضح، صراحة وللمرة الاولى، امتلاك اسرائيل للاسلحة الكيمياوئية. لقد أعلن نيئمان عن انه في حال التعرض لهجوم كيميائي عراقي، فان «لدينا رداً ممتازاً، الا وهو ان نهدد الرئيس العراقي [صدام] حسين بالبضاعة نفسها... لا شك لدي في اننا نقدر على الرد على تهديد كهذا» (**المصدر نفسه**، ٢٨ ـ ٢٩/٧/١٩٩٠). وتجدر الاشارة، هنا، الى انه لم يسبق لمسؤول اسرائيلي ان اعترف بوجود الاسلحة الكيميائية في اسرائيل، على الرغم من امتناع الناطق باسم وزارة الدفاع عن التعليق على ذلك التصريح. انما الملاحظ، أيضاً، ان رئيس لجنة الدفاع والشؤون الخارجية في الكنيست، الياهو بن اليسار، كرّر التهديد الضمني باستخدام الاسلحة غير التقليدية، حين قال ان اسرائيل سترد، بقوة، على اي هجوم،

وان «العراق لن يكون العراق ذاته بعد الاستخدام الاول لاي صاروخ»؛ فيما نبّه وزير الدفاع، موشي ارنس، من احتمال ان تؤدي تصريحات الرئيس العراقي الى نشوب الحرب وانفلات الامور من نطاق السيطرة (**المصدر نفسه**).

برنامج الاقمار الاصطناعية

ان اقرار اسرائيل بوجود اسلحة كيميائية لديها لم يكن الامر الوحيد الذي كشف المسؤولون المزيد من المعلومات عنه في الآونة الاخيرة؛ اذ صدرت تصريحات وتفاصيل عديدة عن برنامج الاقمار الاصطناعية. وكان سبب تزايد الاهتمام بهذا المجال هو انتهاء مهمة القمر «افق ـ ٢»، الذي عاد الى الطبقة الجوية المحيطة بالارض واحترق في التاسع من تموز (يوليو)، بعد تمضية ٩٧ يوماً في المدار الفلكي، منذ اطلاقه في الثالث من نيسان (ابريل). وقد وصف مسؤولون رحلة القمر، واداء نظمه، واختبارات وصلات بثّ القيادة اليه، بأنها كانت ناجحة تماماً (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢١/٧/١٩٩٠). والمعروف ان مدّة التحليق الاصلية كانت ستبلغ ٥٠ ـ ٦٠ يوماً حسب المتوقع؛ كما ان ادارة البرنامج كانت تعتقد بأن القمر سيتوقف عن الاتصال بمحطته الارضية في اواخر أيار (مايو)، حسب تأكيد رئيس ادارة الفضاء في شركة «الصناعة الجوية الاسرائيلية»، د. موشي بار ـ ليف (**بمحانيه**، ٢٣/٥/١٩٩٠؛ **وهآرتس**، ١٠/٧/١٩٩٠).

مع مشارفة القمر «افق ـ ٢» على العودة الى أجواء الارض، تكاثرت المعلومات التي قدمتها الجهات المعنيّة الى الجمهور. أولاً، اكد المسؤولون الاسرائيليون الطبيعة التجريبية للقمر، وخصوصاً انه جاء ليختبر التعديلات المدرجة منذ انتاج القمر «افق ـ ١». وبنتيجة ذلك، تمّ تغيير المواد التي صنعت منها الاغطية الواقية للنظم المتنوعة، وتحسين الدرع الواقي للقمر، وكل ذلك لمعالجة الفروقات الحرارية الكبيرة التي تنشأ في اثناء الانطلاق والتحليق، علاوة على تطوير نظم الادارة والاتصال والحاسبات العاملة في القمر، وفي محطته الارضية (**بمحانيه**، ٢٣/٥/١٩٩٠). وأوضحت ادارة «الصناعة الجوية الاسرائيلية» ان للقمر ثلاثة أهداف أساسية، هي: استمرار تعزيز القدرة التكنولوجية الفضائية؛ واختبار الاتصال والسيطرة من بعد فيما بين القمر والمحطة الارضية (لم يقدر القمر «افق ـ ١» على تلقي الايعازات، بل فقط على بثّ الاشارات)؛ والتأكد من حسن عمل النظم والاجهزة المتخصصة داخل القمر الاصطناعي (**بيطاؤون حيل هآفير**، ٤/١٩٩٠). والمعروف ان الهيئة المعنيّة مباشرة بهذا العمل هي مصنع «مبات» التابع لشركة «الصناعة الجوية الاسرائيلية»، والذي يشغل حوالى ٢٠ بالمئة من موظفيه الـ ١٧٠٠ في مجال الفضاء، ويعمل، في المجال ذاته، عشرات، او مئات، الخبراء لدى الشركات والمصانع الأخرى او الجامعات والمعاهد العلمية، والتي تشرف على عملها الاجمالي وكالة الفضاء الاسرائيلية، برئاسة الوزير نيئمان (**هآرتس**، ٢٧/٦/١٩٩٠).

امّا المعلومات الفنية الخاصة بالقمر «افق ـ ٢»، فتشير، بداية، الى تزويده بأجهزة حسّاسة لاجراء الفحوصات الذاتية وقياس اداء انظمته. ويتميّز بذلك عن سابقه، اضافة الى تحسين ذاكرة، وسرعة برمجة حاسبه الالكتروني، وتحسين اجهزة حفظ التوازن، وتحديد الاتجاه (**بيطاؤون حيل هآفير**، ٤/١٩٩٠). وأكدت المصادر المحلية ان الحاسب، المصمّم في اسرائيل، قد جذب اعجاب المانيا الاتحادية والولايات المتحدة الاميركية بسبب خفة وزنه وقدراته العملية، وينطبق الامر المشابه على الحاسب المخصص للمحطة الارضية، اذ قام الاميركيون بادخاله الى صاروخهم «بيغاسوس» لاطلاق الاقمار الاصطناعية (**هآرتس**، ٢٧/٦/١٩٩٠).

هذا، وقد أوجزت الهيئة المسؤولة بقية المواصفات الفنية للقمر «افق ـ ٢» على النحو التالي: أولاً، الاحجام: الارتفاع ٢,٣ متر، قطر القاعدة السفلي ١,٢ متر، قطر القاعدة العليا ٠,٧ من المتر. ثانياً، الاوزان: الهيكل ٣٤ كيلوغراماً، شبكة توليد الكهرباء ٥٩ كيلوغراماً، الحاسب الآلي سبعة كيلوغرامات، شبكة الاتصال ١٤ كيلوغراماً، شبكة مراقبة الحرارة خمسة كيلوغرامات، الاسلاك عشرة كيلوغرامات، جهاز القياس واثقال التوازن ٣١ كيلوغراماً، الاجمالي ١٦٠ كيلوغراماً. ثالثاً، المعطيات الاخرى: الطاقة الكهربائية بواسطة أطباق استيعاب طاقة الشمس ٢٦٤ واط، الاتصال بالمجال «س» (S)، معدل بثّ قناة قياس المدى ٢,٥ كيلوبايت في الثانية،

حجم ذاكرة قياس المدى ١٢٨ كيلوبايت (**بيطاؤون حيل هآفير**، ٤/ ١٩٩٠).

وتتسم هذه المعلومات كافة بالاهمية، لسببين: الأول، لأن البرنامج الفضائي سيتواصل باطلاق المزيد من الاقمار الاصطناعية، استناداً الى التجارب السابقة، والثاني، لأنها تؤثر في امكانية تحويل القمر الى الاستخدام العسكري. ويتمّ، الآن، الاعداد لبناء واطلاق القمرين، «افق ـ ٣» و«افق ـ ٤»، بين العام ١٩٩٠ والعام ١٩٩٢، اللذين سيحملان المزيد من الاجهزة العلمية المتقدمة، تحضيراً لتطوير وانتاج قمر الاتصالات «عاموس»، ربما في منتصف التسعينات (**المصدر نفسه**). ولكن لا بد من الاشارة الى ان احجام وأوزان أقمار «افق» لا تكفي لتكليفها بالمهام العسكرية، أي الاستطلاع البصري والتجسس الالكتروني، ضمن المعطيات الحالية، دون ان يلغي ذلك احتمال تعديلها بسهولة نسبية لتأدية بعض الاغراض الاولية والبسيطة نسبياً. انما لاحظ بعض المعلقين الاسرائيليين ان بعض الاقمار الرئيسة للقوتين العظميين تزن عشرة أطنان، منها تسعة أطنان من الوقود، ممّا يتطلب صاروخ دفع قوياً وكبيراً، وهو أمر أكبر من طاقة اسرائيل. واذ تعتقد تلك المصادر بأن في مقدور المؤسسة العلمية والصناعية الاسرائيلية ان تبني نظام أقمار اصطناعية عسكرية، غير انها تقرّ بأن ذلك سيكون باهظ التكلفة، لانه يتطلب وسائل اطلاق ومحطة رقابة وصيانة، عدا عن مجموعة الخبراء والعلماء لتحديد المسار وترجمة المعلومات العلمية والاستطلاعية وما شابهها (**هآرتس**، ٢٧/٦/ ١٩٩٠). وهذه هي الاعتبارات التي ما زالت تؤخر القرار الاسرائيلي بسلوك هذا الطريق، مع اضافة حقيقة ان نظام الانذار والمراقبة سيتطلب، أيضاً، اطلاق اقمار عديدة ذات كفاءة ادائية عالية.

عناصر استراتيجية الردع

بموازاة الكشف عن امتلاك الاسلحة الكيميائية ومناقشة آفاق البرنامج الفضائي، قامت اسرائيل، مؤخراً، بخطوة اضافية ذات دلالة استراتيجية هامة. فقد أعلن قائد سلاح الجو، أفياهو بن ـ نون، في اواخر تموز (يوليو)، عن اقتراب موعد اطلاق صاروخ «حيتس» المضاد للصواريخ الباليستيكية تجريبياً، وهو الصاروخ الذي تطوّره اسرائيل بتمويل اميركي (بنسبة ٨٠ بالمئة)، للعمل بعد حوالى خمس سنوات (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٨/٧/ ١٩٩٠). وبالفعل، فقد أعلن الناطق العسكري، في التاسع من آب (اغسطس)، عن اطلاق «حيتس» تجريبياً؛ الاّ انه أوضح أن ذلك شمل اختبار نظم اطلاق ودفع الصاروخ فقط، أي دون تجريب نظم التوجيه أو الرأس المتفجر (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٠/٨/ ١٩٩٠). واضاف ان عملية التجريب هذه مقصودة كرد مباشر على التهديدات العراقية بتنفيذ الهجوم الكيميائي على اسرائيل.

أمّا الحدث الابرز والاهم، في دلالاته بعيدة المدى، فهو تطرّق المعلقين الاسرائيليين، استناداً الى مصادر دفاعية واستخباراتية اسرائيلية، الى وجود برنامج سري، منذ سنوات عديدة، لتطوير صاروخ باليستيكي يطلق من الغواصات. فقد كشف يوسي ميلمان ودان رافيف عن قيام اسرائيل، منذ ٢٥ سنة، بالبحث في امكانية وسبل نشر مثل تلك الصواريخ. وأضافا ان اسرائيل قامت، مؤخراً، بتكثيف هذا النشاط لتحويله الى مشروع تنفيذي خلال السنوات المقبلة، نظراً الى تصاعد التوترات الاستراتيجية في الشرق الاوسط. (**عل همشمار**، ١٧/٧/ ١٩٩٠). وحسب المصادر المختلفة، ربما كانت باشرت اسرائيل بمحاولة تطوير صاروخ باليستيكي بحري بالتعاون مع ايران الشاه في العام ١٩٧٧؛ ولعلها تنوي تزويد الغواصتين الجديدتين اللتين تنوي شراءهما من المانيا الاتحادية بالصواريخ الباليستيكية، علماً بأن المسؤولين الاسرائيليين رفضوا التعليق على ذلك (**المصدر نفسه**).

لا تكمن أهمية هذا النبأ في احتمال ظهور صاروخ جديد في الترسانة الاسرائيلية، على الرغم من دلالة ذلك، بل، في الوقع المؤكد على طبيعة الميزان الاستراتيجي في المنطقة؛ اذ انه من الواضح ان الميزان اخذ بالتأرجح، ومعه النظريات الاستراتيجية، ولاحقاً العقائد القتالية، منذ لجوء الدول العربية واسرائيل الى تطوير اجيال متعاقبة من الصواريخ الباليستيكية والاقمار الاصطناعية والاسلحة الكيميائية والجرثومية والنووية. وأهمّ ما في ذلك، خلال العام ١٩٩٠، هو بروز عناصر «ميزان الرعب» الجديد، بحيث تتبادل اسرائيل والعراق

(خاصة) القدرة على ايقاع الاضرار الرئيسة باراضي وسكان ومنشآت الطرف الآخر. غير ان مثل ذلك الميزان قد لا يكون مستقراً؛ اذ انه قد يشجّع كل طرف على المبادرة بالضربة الاولى لاستباق الخصم وتحطيم أسلحته الاستراتيجية قبل استخدامها. أمّا الآن، فقد رأى ميلمان ورافيف في برنامج الصاروخ المنطلق من الغواصات توجهاً اسرائيلياً نحو تأمين قدرة توجيه «الضربة الثانية»، ممّا يشير الى تبدّل نظرية الردع النووي الاسرائيلي (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٧/٨/١٩٩٠). ويعني ذلك، ان مبدأ «ضمان التدمير المتبادل» هو الذي سيسود في العلاقة الاستراتيجية العربية ـ الاسرائيلية.

ان لهذا المؤشر الى تحوّل طبيعة الميزان الاستراتيجي الاقليمي دلالات عدة مثيرة على المدى القصير أيضاً. فمن جهة، أعيد فتح باب النقاش على مصراعيه داخل اسرائيل حول جدوى الاعلان، صراحة، عن امتلاك الاسلحة النووية، كعنصر أساسي في سياسة الردع، فيما يبدي محللون، أمثال افنير يانيف، معارضتهم لذلك (**هآرتس**، ٢٩/٥/١٩٩٠)؛ ومن الجهة الاخرى، يظهر ان القيادة الاسرائيلية ضالعة في تنفيذ خطة متعددة المرحلة: الدعوة الى التفاوض حول انشاء منطقة منزوعة الاسلحة النووية؛ واكتشاف المعلومات عن البرامج الاستراتيجية العربية؛ واجراء العمليات العسكرية ضد المنشآت العربية؛ وتطوير صاروخ «حيتس»؛ وتعديل سياسة الردع بما يتلاءم واقتناء الاسلحة الاستراتيجية الجديدة، كالصواريخ الجوالة «كروز» (**عل همشمار**، ١٧/٧/١٩٩٠). وهكذا، يتضح ان السياسة الاسرائيلية تتمثل في تطوير القدرات العسكرية الذاتية على مستويات عدة، هجومية ودفاعية، بموازاة شن الهجوم السياسي، وربما العسكري، ضد الجهود التسلّحية العربية المقابلة. وبشتى الاحوال، فان المنطقة العربية مقبلة على مرحلة ذات سمات استراتيجية جديدة بالغة الخطورة، ربما لن تكون مستقرة اطلاقاً.

د. يزيد صايغ